

من بين الصعوبات التي تعيق تتبع مسار تطور القضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والمناصفة، سيما لتقييم تأثير السياسات العمومية على النساء على ويعكس هذا النقص المثير للقلق في المعطيات الصبغة الثانوية التي تكتسيها وتزداد حدة هذا النقص في المعطيات المتعلقة بالمرأة عندما تتم معاينته حتى داخل الهيئات العمومية التي تم إحداثها لتتبع مسار تطور وضعية حقوق المرأة ومكافحة أشكال وهيئات تجد صعوبة منذ إنشائها في النهوض بمهامها، المتمثلة في نشر التقارير بشكل منتظم. هي مسألة مكرسة بمقتضى القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية الذي ينص على مأسسة وإدماج مقاربة النوع في برمجة السياسات وعلى الرغم من الخطاب السائد بخصوص ما حققته بلادنا من منجزات في مجال سواء من حيث عدد أو وزن القطاعات الوزارية التي اعتمدت مقاربة النوع،